

غلاء الهواتف يدفع المصريين إلى الصيانة والمستعمل ويكشف فشل الحكومة في حماية سوق متنعش



الاثنين 1 يونيو 2026 07:00 م

كشفت موجة ارتفاع أسعار الهواتف المحمولة في مصر خلال مايو 2026 عن تحوّل واسع في سلوك المستخدمين، بعدما لجأ كثيرون إلى صيانة الأجهزة القديمة بدلا من شراء الجديد، وانتعشت سوق الهواتف المستعملة مع ارتفاعات وصلت في بعض الموديلات إلى ما بين 30% و50%.

وتضع هذه الأزمة الحكومة أمام اختبار معيشة مباشر، لأن الهاتف لم يعد سلعة ترفيهية بل أداة عمل وتعليم وتواصل وخدمات مالية، بينما تركت الدولة السوق يواجه الدولار والشحن وقطع الغيار بلا رقابة كافية، فدفع المواطن ثمن العجز من راتبه ومن عمر جهازه القديم.

الصيانة تتحول من حل مؤقت إلى بديل اضطراري عن الشراء

في البداية، أظهرت شهادات العاملين في سوق المحمول أن ارتفاع الأسعار غيّر قرار المستهلك من الشراء إلى الإصلاح، حيث قال صلاح علي، مسؤول صيانة في أحد المحال، إن معدل صيانة الهواتف زاد بما لا يقل عن 50% خلال الفترة الأخيرة.

ثم أوضح صلاح علي أن الصيانة كانت في السابق تتركز في أعطال محدودة مثل تغيير الشاشة أو سوكت الشحن أو البطارية عند الحاجة، لكنها أصبحت حاليا تشمل معظم قطع الهاتف، لأن المستخدم يحاول إنقاذ الجهاز بأي تكلفة أقل من شراء هاتف جديد.

وبسبب هذه الزيادة، لم يعد متوسط استخدام الهاتف يقف عند 3 سنوات كما كان شائعا، بل أصبح كثير من المستخدمين يمددون الاعتماد على الجهاز إلى نحو 5 سنوات، لأن تغيير الموبايل تحول إلى مشروع يحتاج ميزانية لا يملكها معظم أصحاب الدخل المحدود.

كذلك يشرح رأي الخبير الاقتصادي ممدوح الولي هذا التحول من زاوية القدرة الشرائية، لأن ارتفاع الأسعار وتراجع قيمة الدخل يدفعان الأسر إلى تأجيل شراء السلع المعمرة وشبه المعمرة، ويجعلان الصيانة قرارا اقتصاديا قسريا لا اختيارا نابعا من رفاهية.

لذلك يكشف انتعاش الصيانة أن أزمة المحمول ليست داخل المحال وحدها، بل داخل ميزانية البيت المصري، حيث يختار المواطن بين إصلاح شاشة أو شراء جهاز مستعمل أو تأجيل القرار كله، بينما تغيب أي سياسة رقابية تضبط السعر أو تحمي المستهلك.

سوق المستعمل ينتعش والركود يضرب الجديد

بعد ذلك، أظهرت السوق اتجاها واضحا نحو الهواتف المستعملة، حيث قال سيد أحمد، عامل في محل بيع الجديد والمستعمل، إن الركود يسيطر على السوق بسبب ارتفاعات تراوحت بين 30% و50% في بعض الموديلات خلال الفترة الماضية.

ومن هذه الزاوية، لم تعد المبيعات الجديدة هي مركز النشاط، إذ أوضح سيد أحمد أن نحو 70% من عمليات البيع لديه تتركز على الموبايلات المستعملة، بينما تمثل الأجهزة الجديدة 30% فقط، وهو رقم يكشف انتقال الطلب من المنتج الجديد إلى البديل الأقل تكلفة.

كما اتجه بعض المستخدمين إلى تبديل الهاتف الحالي بأخر مستعمل بإمكانيات أعلى مع دفع فارق بسيط، وهي صيغة تكشف تراجع القدرة على الشراء المباشر، لأن المستهلك يحاول ترقية جهازه بأقل قدر من السيولة بدلا من دخول سوق الجديد كامل السعر.

وفي هذا المحور، يخدم رأي المحلل الاقتصادي محمد معدوح النويلة تفسير أثر الاضطراب الخارجي على الشركات والمستهلكين، لأنه يربط الحروب واضطراب خطوط النقل بارتفاع الكلفة وتأخر التسليم وزيادة التأمين والبحث عن مسارات بديلة للتوريد

وبناء على ذلك، لا تستطيع الحكومة تعليق الأزمة على الخارج وحده، لأن أثر الاضطرابات الدولية يظهر أشد عندما تكون السوق بلا تصنيع محلي كاف وبلا رقابة على الهوامش وبلا حماية من المبالغة في الأسعار، فيتحول كل خبر عالمي إلى زيادة محلية

قطع الغيار ترتفع والفقراء يدفعون ثمن شاشة واحدة

في المقابل، امتدت الأزمة إلى الصيانة نفسها بعدما ارتفعت تكلفة قطع الغيار، حيث قال سيد أحمد إن تكاليف الصيانة زادت بما لا يقل عن 50% نتيجة ارتفاع أسعار القطع، وهو ما جعل الإصلاح حلا مكلفا لكنه ما زال أقل قسوة من شراء الجديد

وبالتوازي، ظهرت أزمة ندرية بعض قطع الغيار الخاصة بالموديلات القديمة، ما يدفع بعض الفنيين إلى توفيق قطع من هواتف تالفة وإعادة استخدامها في أجهزة أخرى، وهي ممارسة تكشف سوقا يتحرك بمنطق الاضطراب لا بمنطق الضمان والجودة وحق المستهلك

ثم جسدت عائشة، وهي سيدة بسيطة، العبء اليومي للأزمة عندما ذهبت لإصلاح شاشة هاتفها المكسورة، فوجدت أن سعر الشاشة يبلغ 3000 جنيه، أي ما يقارب نصف راتبها الشهري، لذلك قالت إنها مستعدة لشراء شاشة مستعملة لأن تغيير الهاتف أصبح مستحيلا

وهنا يخدم رأي الخبير الاقتصادي هاني جنينة محور الكلفة المستوردة وسعر الصرف، لأنه أشار إلى أن الضغوط الجيوسياسية وتقلب الجنيه قد تعيد ضغوطا سعرية جديدة، وهو ما يفسر انتقال أثر الدولار والشحن إلى سعر الهاتف وقطعة الغيار في السوق المحلية

لكن هذا التفسير لا يعفي الحكومة من المسؤولية، لأن المستهلك لا يستطيع فحص كلفة الشرائح أو التأمين أو الشحن، ولا يملك سوى السعر النهائي، ولذلك يجب أن تراقب الدولة حلقات الاستيراد والتوزيع والصيانة حتى لا يتحول كل اضطراب إلى هامش ربح جديد

كما أرجع محمد هداية، رئيس شعبة المحمول بالغرفة التجارية بالجيزة، زيادات الأسعار إلى ارتفاع الأسعار العالمية لمدخلات الإنتاج من الشرائح وزيادة تكاليف الشحن والتأمين بعد الأحداث الأخيرة، مؤكدا أن ذلك انعكس على المنتج النهائي وقطع الغيار اللازمة للصيانة

ومع ذلك، يبقى السؤال السياسي قائما حول دور الحكومة في سوق يمس ملايين المستخدمين، لأن الهاتف أصبح وسيلة للدراسة والعمل والخدمات الحكومية والدفع الإلكتروني، ولا يجوز أن تترك الدولة المواطن يواجه وحده أسعار الجديد والمستعمل والصيانة وقطع الغيار

في النهاية، تكشف أزمة الهواتف المحمولة أن الغلاء لم يغيّر سعرا فقط، بل غيّر عمر الجهاز وطريقة الشراء وسلوك الصيانة، وحوّل الهاتف من منتج دوري الاستبدال إلى أصل يحاول المواطن الحفاظ عليه سنوات إضافية رغم الأعطال والتكلفة والقلق

وبهذا المعنى، لا يحتاج السوق إلى تبريرات جديدة عن الشحن والشرائح فقط، بل يحتاج إلى رقابة معلنة على الأسعار والهوامش وقطع الغيار، وخطة تصنيع محلي حقيقية، وحماية للمستهلك الذي صار يدفع نصف راتبه لإصلاح شاشة بدلا من شراء هاتف جديد